الأنباء
الثلاثاء 29 نوفمبر 2011

مسلم البراك مخاطبا الحضور على أسوار قصر العدل (محمد ماهر)

أحد المفرج عنهم محمولا على الأكتاف ويرفع عقاله تحية لمواقف المعتصمين

بعد إطلاق سراحهم بكفالة 1000 دينار

الـ «7» المفرج عنهم ينضمون للمعتصمين أمام قصر العدل

بهجة بعد الإفراج عن المحتجزين

المعتصمون يفترشون الأرض

بعد قيام النيابة العامة بالإفراج عن 7 من المحتجزين لديها في قضية اقتحام مجلس الأمة بكفالات مالية، واصلت القوى الشبابية ومجموعة من النواب وأهالي المحتجزين التجمهر أمام قصر العدل مساء أمس حيث انضم اليهم الـ «7» المفرج عنهم، وذلك للتنديد بالإجراءات التعسفية المعمول بها مع هؤلاء الشباب وعدم اعطائهم أبسط حقوقهم للتعبير عن آرائهم التي كفلها لهم الدستور الكويتي حسب تأكدهم.

وتحدث بعد عملية الإفراج المعتقل راشد الفضالة الذي أمرت النيابة بإخلاء سبيله قائلا: نحمد الله على نعمة الحرية التي أنعم الله بها علينا، ولكن تلك الحرية تعتبر ناقصة بوجود اخوان لنا معتقلين ولم يتم الإفراج عنهم الى هذه اللحظة.

وأضاف الفضالة: انه لن يرتاح لنا بال ولا يهدأ لنا ضمير إلا بإخلاء سبيل جميع المحتجزين المعتقلين دون قيد أو شرط. وأكد الفضالة ان حكومة الشيخ ناصر المحمد بعد ان يتم اسقاطها فإننا سنعمل جاهدين بكل ما أوتينا من قوة وعلى جميع الأصعدة القانونية بمحاسبته ومحاكمته هو وحكومته «المرتشية» وسنجعل مكانهم السجون بدلا من الأحرار من الشباب المعتقلين فيها لأنها مسكنهم الحقيقي هو وأعوانه.

وأشار الى ان الكويت معتقلة بكل فئاتها، ونحن جسدنا معنى المواطنة ولله الحمد من خلال عزيمتنا الواحدة التي يقودها شبابنا اليوم فالجميع خرج ليقول ارحل يا رئيس الوزراء.

وذكر الفضالة ان جميع الشباب المعتقلين سواء من الذين تم الافراج عنهم أو مازالوا معتقلين اختاروا طريق الصمود والتحدي وهم يجسدون أروع الأمثلة في الفداء.

وأضاف: ان الشباب اتفقوا فيما بينهم على الإضراب عن الطعام الى حين يتم تحريرهم من المعتقلات التي يقبعون بها، محملا في الوقت نفسه جميع الجهات الأمنية اي سوء قد يطرأ على حالتهم الصحية.

من جانبه، قال يوسف الشطي احد الشباب المفرج عنهم ان الشيء الذي يشد من عزيمتنا وينسينا جو الاعتقال وسوء المعاملة التي مورست ضدنا هو تواجد العوائل والشباب والقوى السياسية المجتمعة أمام قصر العدل، لافتا الى ان الأصوات والأناشيد الوطنية التي تنادي بالإفراج عنا كانت هي السبب الرئيسي في الإفراج عنا.

مطالبا بالإفراج عن جميع المعتقلين من الشباب الوطنيين، محملا في الوقت نفسه الأشخاص المتواطئين مع الحكومة المسؤولية الكاملة، وهم في النهاية سيرحلون الى غير رجعة، داعيا الشباب والعوائل والقوى السياسية الى الحضور اليوم الاثنين في ساحة الإرادة.

بدوره، قال أحمد جدي العتيبي احد الشباب الذين تم الإفراج عنهم ان الرسالة التي كنا نريدها أن تصل الى القياديين بالدولة نعتقد انها وصلت بنفس الصورة التي نريدها دون اي تغيير، مشيرا الى ان الإضراب سيستمر الى حين تحرير جميع رفاقنا المعتقلين بالسجون من الشباب الوطنيين الذين زج بأسمائهم بطريقة مخالفة.

وذكر العتيبي ان الأصوات التي كنا نسمعها من وراء أسوار قصر العدل لشبابنا الأحرار ونوابنا الكرام وعوائل المعتقلين هي الدافع الحقيقي لرفع معنوياتنا ووجودنا بينكم في هذه اللحظة.

من جانبه، قال فواز البحر: لن يهدأ لنا بال إلا بمحاسبة جميع المرتشين والقبيضة من النواب والحكومة الذين باعوا ضمائرهم، مشيرا الى ان المادة السابعة عشرة من الدستور وهي حماية الأموال العامة، الواجب على هؤلاء ان يصونوها، فلم يهدأ لنا بال إلا بزوال تلك الحكومة ونقولها دائما: «ارحل يا رئيس الحكومة مع حكومتك».

● **حمد العنزي**

الفضالة: سنعمل على محاسبة ومحاكمة الحكومة ونجعل مكانهم السجن بدلا من الأحرار

العتيبي: الإضراب سيستمر لحين تحرير جميع شبابنا المعتقلين داخل السجون

الشطي: تواجد العوائل والشباب أمام قصر العدل الدافع الحقيقي لرفع معنوياتنا

البحر: لن يهدأ لنا بال إلا بمحاسبة المرتشين والقبيضة من النواب والحكومة الذين باعوا ضمائرهم

المتجمهرون في ساحة قصر العدل

محامون طالبوا النائب العام بإطلاق سراح المحبوسين في قضية اقتحام مجلس الأمة استناداً للعدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين

تقدم مجموعة من المحامين إلى النائب العام بمذكرة طالبوا في ختامها بإطلاق سراح المتهمين باقتحام مجلس الأمة وحملت المذكرة عنوان طلب إخلاء باقي سبيل المتهمين في القضية رقم 2011/946 حصر العاصمة.

ونصت المذكرة على الآتي: لما كانت النيابة العامة قد باشرت في التحقيق مع المتهمين في القضية رقم 2011/946 حصر العاصمة والذي قمنا بالحضور مع هؤلاء المتهمين بموجب توكيلات ثابتة بالتحقيقات، حيث ان النيابة العامة أسندت إليهم من خلال هذه التحقيقات عدة اتهامات منها التعدي على رجال الأمن واقتحام مجلس الأمة عنوة وقد تم إخلاء سبيل 7 من هؤلاء المتهمين البالغ عددهم 31 متهما وقد أصدرت النيابة العامة قرارا بإخلاء سبيل 7 من هؤلاء المتهمين وحبس الـ 24 متهما الباقين حبسا احتياطيا لمدة 21 يوما وقد تم نقلهم إلى السجن المركزي.

وحيث انه لما كان المتهمون المحتجزون يتساوون في المركز القانوني مع باقي المتهمين المفرج عنهم وفي الاتهام الموجه لكل منهم والذي جاء ملفقا ومفتقدا أركانه القانونية وبالتالي فإن الإفراج عن قلة من المتهمين والأمر باحتجاز هؤلاء المتهمين يمثل إهدارا للحقوق الدستورية التي كفلها المشرع الكويتي وأكد عليها بنصوص (7 و8 و29) من الدستور الكويتي والتي تنص على أن:

العدل والمساواة دعامات المجتمع.

«تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين».

«والناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون في الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم في ذلك».

لذلك فإننا نتقدم بكتابنا هذا إلى سيادتكم راجين منكم بعد الاطلاع عليه الأمر بالإفراج عن باقي المتهمين في القضية رقم 2011/946 حصر العاصمة بأي ضمان ترونه مناسبا خاصة ان جميع أسباب ومبررات الحبس الاحتياطي غير متوافرة في القضية، حيث لا يخشى من هروبهم أو تأثيرهم على التحقيقات، كما أن لكل منهم موطن إقامة ومحل عمل ثابتين ومعلومين.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،

مقدمه لسيادتكم وكلاء المتهمين المحامي د.نايف سعد المطيري – المحامي د.يوسف الحربش – المحامي سعود فهيد العنزي – المحامي محمد عطية العنزي – المحامي عبدالله ثنيان الدلماني – المحامي نايف بدر العتيبي – المحامي حمد المجمد – المحامي حشر المتلقم – المحامي جابر الضبيعي – المحامي خلف هزاع الفضوه – المحامي سعود ذعار المطيري – المحامي خالد السلطان – المحامي ضيدان فلاح المطيري – المحامي مبارك حسيان الدوسري – المحامي إبراهيم النومس – المحامي أحمد شحاذه العنزي – المحامي إبراهيم الوحير – المحامي غازي شجاع العدواني – المحامي مشعل حمود المطيري – المحامي نايف بدر العتيبي – المحامي خالد العويهان – المحامي د.عبيد العنزي

من جهته، قال مبارك مجزع الشمرى ومحمد الحميدى الموكلان عن المتهمين في قضية دخول مجلس الأمة عضو مجلس الأمة السابق محمد الخليفة وخالد عبيد الشمري ان المتهمين سلما نفسيهما طواعية إلى الإدارة العامة للمباحث الجنائية، وبعد أن تم الانتهاء من التحقيق معهما بالمباحث الجنائية تم إحالتهما إلى النيابة العامة.

وقد توجه المحاميان إلى رئيس النيابة رجيب الرجيب وطلبا منه سرعة تحويل المتهمين إلى النيابة العامة وأبدى تفهمه لظروف المتهمين وطلب من المباحث سرعة إرسالهما نظرا لظروف المتهم محمد الخليفة الصحية.

وأمل المحاميان بعد انتهاء التحقيق مع موكليهما من قبل النيابة العامة أن يصدر قرارها بإخلاء سبيلهما بأي كفالة تراها المحكمة علما بأن مبررات الحبس الاحتياطي والمتمثلة في عدم خشية هروبه من البلاد وموطنه معلوم وخروجه لا يؤثر على سير التحقيقات علما بأن الاتهام الذي تم توجيهه للمتهمين منتف تماما في حقهما والكل يعلم أن هذه القضية هي قضية سياسية وليست قضية جنائية حيث ان جميع الأركان المادية للجريمة الموجهة للمتهمين منتفية تماما بحقهم وأن المتهمين لم يدخلوا مجلس الأمة. لذلك هذه التهمه غير متوافرة الأركان القانونية.

المحامي محمد الحميدى

محمد الخليفة سلم نفسه: لا يرهبني السجن وكنت أسيراً في العراق لـ 7 أشهر

سلم النائب السابق محمد الخليفة الشمري نفسه الى المباحث الجنائية وذلك عند الساعة العاشرة والربع من صباح امس وذلك على خلفية احداث دخول مجلس الامة وبحضور المحاميين الحميدي السبيعي ومبارك مجزع الشمري كما قام مطلوب اخر وهو خالد عبيد الشمري بتسليم نفسه على خلفية نفس الاحداث.

واكدت مصادر لـ «الأنباء» أن الخليفة خضع للتحقيق فور تسليم نفسه والذي استمر لاكثر من ساعة ونصف الساعة حيث كان من ابرز ما جرى في التحقيق هو توجيه الاتهام للخليفة باقتحام مجلس الامة وهو ما نفاه جملة وتفصيلا.

محمد الخليفة أمام المباحث الجنائية

هذا وتم تحويله الى النيابة العامة لاستكمال التحقيقات في النيابة (قصر العدل).

وقد اكد الخليفة في تصريح انه لا يرهبه ولا يخيفه السجن حيث كان اسيرا في السجون العراقية لاكثر من سبعة اشهر واليوم يسجن في بلده وبين اهله.

واضاف لا نخشى اي شيء في ظل وجود قضائنا النزيه، مؤكدا ان ما نقوم به ما هو الى تضحية من اجل الدستور.

وقال ان اتهامهم بدخولي المجلس ما هو الى اجراء شخصاني من اجل وضع سابقة جنائية والتخطيط لحرماني من خوض الانتخابات القادمة.

ودعا الخليفة المواطنين كبارا وصغارا الى الحضور والمشاركة مع اخوانهم في ساحة الارادة.

● **فرج ناصر**

محمد الخليفة أثناء توجهه لتسليم نفسه للمباحث الجنائية (متين غوزال)